# مجتمع

## كندا: رصد إصابة محتملة بأنفلونزا الطيور

**قال مسؤولون صحيون في كندا، الأحد، إنه تم رصد حالة يشتبه في إصابتها بفيروس أنفلونزا الطيور من السلالة «إتش5» لدى فتى في إقليم كولومبيا البريطانية (غرب)، وإن الفيروس ربما انتقل إليه من طائر أو حيوان، وإنه يتلقى الرعاية في مستشفى للأطفال. وقال وزير الصحة الكندي، مارك هولاند، إن «الخطر لا يزال محدوداً». ولم تظهر أي أدلة على انتقال الفيروس من شخص إلى آخر. لكن العلماء يقولون إن حدوث ذلك قد يؤدي إلى جائحة. وتنتشر سلالة «إتش5» على نطاق واسع بين الطيور البرية في أنحاء العالم.** (رويترز)

## كوريا الجنوبية: قتلى ومفقودون في غرق سفينة

**لقي 3 أشخاص مصرعهم وفُقد 11 آخرون، في حادث غرق سفينة للصيد قبالة جزيرة جيجو جنوبي كوريا الجنوبية. وأعلن خفر السواحل، أمس الأحد، انتشال جثة أحد البحارة، بعد ساعات على مصرع اثنين آخرين، على إثر غرق السفينة التي كان على متنها 27 بحاراً، بمن فيهم 16 كورياً جنوبياً و11 إندونيسياً. وليست هذه المرة الأولى التي تشهد فيها كوريا الجنوبية غرق مراكب صيد، إذ فقد تسعة صيادين فيما أنقذ ثلاثة آخرون في فبراير/شباط 2023، إثر غرق قاربهم قبالة الساحل الجنوبي الغربي لكوريا الجنوبية.** (قنا)

# مطالبة بإعلان مجاعة في شمال غزة

طالب المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، أمس الأحد، بإعلان حدوث المجاعة في شمالي قطاع غزة، مع مرور أكثر من 50 يوماً على منع الاحتلال الإسرائيلي إدخال أية مساعدات أو بضائع إلى مئات آلاف السكان المحاصرين هناك، والذين يتعرضون لحملة إبادة جماعية للقضاء عليهم بالقتل والتهجير القسري. وقال المرصد الحقوقي في بيان، إن «عشرات الآلاف من الفلسطينيين، بمن فيهم عشرات المرضى في ثلاثة مستشفيات شمالي قطاع غزة، يواجهون خطر الموت جوعاً، أو تداعيات صحية دائمة من جراء الحصار الإسرائيلي غير القانوني. تمنع إسرائيل إدخال أية مساعدات إنسانية إلى شمالي غزة منذ 25 سبتمبر/أيلول الماضي. وفي 1 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، منعت إدخال البضائع، لتبدأ بعد أربعة أيام شن هجوم عسكري واسع لا يزال مستمراً ضد جميع سكان جباليا وبيت لاهيا، وفصلت بموجبه محافظة شمال غزة عن باقي القطاع». وذكر البيان أنه «على مدار 36 يوماً، استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالقصف مئات المنازل ومراكز الإيواء، وقتلت نحو 1900 فلسطيني، وأصابت أكثر من 4 آلاف آخرين، وأجبرت عشرات الآلاف على النزوح قسراً، فيما لا يزال عشرات الآلاف في المنازل ومراكز الإيواء تحت حصار خانق، ويتعرضون لقصف متواصل ومتعمد، بلا طعام أو ماء أو علاج، فيما يصبح هدفاً للاستهداف المباشر والقتل كل من يحاول الخروج بحثاً عن الطعام أو الماء».**

**(العربي الجديد)**

**توفير الطعام اليومي مهمة شبه مستحيلة** (معز صالحي/ الأناضول)

# ارتفاع معدلات الطلاق يهدد المجتمع الصيني

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

تفيد وزارة الأحوال المدنية في الصين بأن عدد حالات الطلاق بلغ 3,6 ملايين العام الماضي، بارتفاع 726 ألف حالة مقارنة بالعام السابق تشكّل زيادة بنسبة 25,2 في المائة. وتطرح هذه الأرقام تساؤلات ملحّة حول سبب اتساع الظاهرة. تنقسم الآراء بين من يربطونها بضعف العلاقات الاجتماعية، وتطور العصر وتقدم العلوم والتكنولوجيا، وبين من يعتقدون بأن استقلال المرأة المادي وتحصيلها العلمي رفعا نسب الطلاق، باعتبار أن نصف الحالات في الصين تحصل بمبادرات من النساء، إذ تسمح الوفرة المادية بأن تعيش معظم الزوجات في شكل مستقل يجعلهن لا يخترن الحفاظ على علاقة زوجية سيئة لأسباب مادية.

تقول الباحثة في مركز دونغوان للإرشاد والتأهيل النفسي، لورا شانغ، لـ«العربي الجديد»: «يشكل الطلاق الريفي نسبة كبيرة من إجمالي الحالات، فمع تطور الاقتصاد اتسعت أيضاً الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وفي بعض الأماكن، خصوصاً في المناطق الريفية، أصبح الاقتصاد متخلفاً نسبياً، وباتت حياة الناس صعبة فيها. وبالتالي أحدث خروج سكان الريف إلى المناطق الحضرية تغيّرات جذرية في بيئة العمل وأنماط التفكير والحياة، ما خلق مزيداً من الفجوات والصراعات بين الأزواج». تتابع: «يتعلق سبب آخر أيضاً بعمل المرأة واستقلالها المادي، علماً أن معظم قضايا الطلاق ترفعها النساء. كان المجتمع الصيني القديم محافظاً تغلب عليه الأبوية والتبعية للرجل. وفي تلك المنظومة الاجتماعية كان يستحيل أن تطلب المرأة الطلاق لأنها ستعتبر منبوذة في مجتمع يقدّس الرجل، أما مع تطور المجتمع حالياً فيشهد الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة تحسناً مستمراً مع تعزيز الوعي القانوني الذي منحها شجاعة للتخلص من أغلال الزواج الإقطاعي، ومتابعة حياتها بعيداً عن سطوة الزوج. من هنا عندما تواجه المرأة مشاكل في حياتها الزوجية، ولا تشعر بسعادة كافية، تقدم ببساطة طلب طلاق. ومن هذا المنطلق تعكس زيادة معدل الطلاق واقع تقدم المجتمع».

ويعلّق وي لي فنغ، أستاذ الدراسات الاجتماعية السابق في جامعة «صن يات سن»، على الظاهرة بالقول لـ«العربي الجديد»: «الزواج تعبير عن الاتحاد بين الرجل والمرأة، وهو شرط ضروري لتكوين الأسرة ضمن المجتمع. ولا شك في أن الانسجام بين الأزواج يعزز التنمية المتناغمة للمجتمع، لكن ذلك لا يمنع استمرار ارتفاع معدلات الطلاق في ظل التطور الاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال السنوات الأخيرة، والذي يُعيق بناء وتطوير مجتمع متناغم. وهذا الأمر أثار قلقاً واسعاً في كل نواحي الحياة، لأنه يعكس تغيّرات في نفوس الناس، وتراجعاً عن المفاهيم الاجتماعية التي سادت لقرون».

يضيف: «الأطفال هم الفئة الأكثر تأثراً باتساع الطلاق الذي يمنع حصولهم على رعاية وأمان ودفء عاطفي في ظل أسرة مفككة. وينعكس ذلك على سلوكهم وصحتهم الجسدية والعقلية، وكذلك على نظرتهم المستقبلية لمفاهيم أساسية مثل الأسرة والزواج والإنجاب».

كذلك يشير وي إلى تأثير ارتفاع معدلات الطلاق على الوئام والاستقرار الاجتماعي، «فاستمرار ارتفاع معدلات الطلاق يفكك الأسر ويؤثر على استقرار المجتمع، لأن فسخ الزواج وإنهاء العلاقة الزوجية قد يؤدي إلى إدمان الكحول والشجار، وحتى الانتقام من أطراف أخرى، وغيرها من السلوكيات غير العقلانية مثل استهداف الأبناء كإجراء انتقامي. وهذه السلوكيات تهدد السلم والتناغم الاجتماعي، لذا نحذر من تداعيات الطلاق، إذ لا يمكن للناس العاديين تصوّر الضرر الذي يلحق بالأطفال بسبب طلاق الوالدين. قد ينظر البعض إلى هذه الخطوة بأنها الأسرع والأسهل لحل الخلافات الزوجية، لكنها تترك ندوباً تبقى سنوات طويلة، وتحفر بعمق في نفوس وذاكرة جيل كامل من أبناء المطلقات». يضيف: «لدى التعامل مع قضايا طلاق يجب التزام مبدأ الوساطة والصلح باعتبارهما الوسيلتين الأهم لحل المشاكل الزوجية. وتسمح الوساطة باكتشاف النزاعات الرئيسية بين الأزواج المتخاصمين، وتحليل قضايا محددة، والعثور على العقبات الرئيسية للنزاعات الزوجية من أجل حلها».

واللافت أن الصين كانت حتى وقت قريب إحدى الدول التي لديها أبسط وأسرع إجراءات طلاق في العالم، مقارنة بدول أخرى تُلزم الأزواج الراغبين في الطلاق بأن يعيشوا منفصلين فترة من الوقت قبل فسخ الزواج رسمياً.

### فترة التهدئة

أصدرت السلطات الصينية في عام 2021 تشريعاً جديداً يحمل اسم «فترة التهدئة»، ويسمح بإيقاف إجراءات الطلاق خلال 30 يوماً إذا غيّر أحد الزوجين رأيه، وذلك بهدف تقليص حالات الطلاق المتزايدة. وبحسب محكمة الشعب العليا، سحب أكثر من نصف المتقدمين بدعاوى طلاق ملفاتهم، وأعادوا ترميم علاقاتهم الزوجية.

تحقيق

يغيب دور الصناعات العسكرية والأعمال الحربية في التأثير على المناخ عن المؤتمرات الدولية المتعلّقة بتغيّر المناخ، وتعلو مصالح الدول فوق مصلحة الشعوب المُهدَّدة بالكوارث

# انبعاثات الحروب

## أسلحة العالم الأول تُفاقم أزمة المناخ

ربى أبو عمو

تنطلق اليوم الدورة التاسعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 29)، في العاصمة الأذربيجانية باكو، وسط مساعٍ إلى تسريع العمل على مواجهة أزمة المناخ، في ظل ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى مستويات قياسية، وتزايد حدة الظواهر الجوية المتطرفة التي تؤثر على الناس حول العالم. ولا يبدو أنّ الحروب والنزاعات مُدرجة في جدول أعمال المؤتمر، بل إن الأخير سيركز بشكل أساسي على التمويل في ظل الحاجة إلى مليارات الدولارات لتمكين الدول من خفض انبعاثات غازات الدفيئة خفضاً كبيراً وحماية الأرواح وسبل العيش من التأثيرات المتفاقمة لتغير المناخ، يضاف إلى ما سبق تقديم الدول خطط عمل وطنية منقّحة من أجل المناخ، وغير ذلك. يأتي ذلك في وقت أظهر فيه تقرير نشرته الأمم المتّحدة عن تغير المناخ، أن خطط العمل الوطنية بشأن المناخ ستخفض مجتمعة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 2% أقل من مستويات عام 2019 بحلول عام 2030، في حين أن الدلائل العلمية تشير بوضوح إلى أن هناك حاجة إلى خفضها بنسبة 43%.

هذه الخطط تُناقش سنوياً وتبدو جهود بعض الدول جدية فعلاً في هذا الإطار، إلا أن بطء دول أخرى أو تريثها لن ينعكس بالخير على الكوكب. وهذه الدورة، كما تلك التي سبقتها، تتزامن مع حرب مستمرة في قطاع غزة كانت قد بدأت في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، أي قبيل انعقاد «كوب 28» في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتصعيد العدوان على لبنان منذ 23 سبتمبر/ أيلول الماضي. والأقت أن أذربيجان، وقبيل انعقاد المؤتمر، دعت إلى هدنة مستلهمة من «الهدنة الأولمبية» أو «إيكيتسيريا»، وهي تقليد يوناني قديم يعود تاريخه إلى القرن الثامن قبل الميلاد. وجرت العادة إلى وقف جميع النزاعات خلال فترة الهدنة التي كانت تبدأ قبل سبعة أيام من افتتاح الألعاب الأولمبية وتنتهي في اليوم السابع من اختتام تلك الألعاب. فكما كانت اليونان، ترغب باكو في أن توقف جميع الأطراف المتحاربة في العالم نزاعاتها، بينما يناقش قادة الدول والدبلوماسيون السياسات المناخية.

في هذا السياق، لا تستغرب الباحثة الفلسطينية في العدالة البيئية والتنمية، أسماء أشرف، في حديثها لـ «العربي الجديد»، عدم مناقشة الانبعاثات الناتجة عن القطاع الصناعي العسكري العالمي بقيادة الولايات المتحدة في مؤتمرات الأطراف منذ 28 عاماً. وتشير إلى أنه «هذا العام لن يكون مختلفاً جراء القيود والتناقضات داخل مؤتمر الأطراف، كون هذه المؤتمرات مجرّد انعكاس لتوازن القوى العالمي الحالي؛ ففي نظام عالمي تهيمن عليه وتحدده مصالح الولايات المتحدة، نرى ديناميكية القوة نفسها تتجلى في مؤتمرات الأطراف. ثبت مراراً وتكراراً أن التعددية، أي فكرة دعوة الدول من جميع أنحاء العالم إلى المنتديات الدولية على قدم المساواة للتعاون والتفاوض، فاشلة، وأحدث مثال على ذلك فشل الأمم المتحدة في وقف الإبادة الجماعية في غزة بعدما استخدمت الولايات المتحدة حق النقض الفيتو بسبب مصالحها مع إسرائيل».

وتعتمد الولايات المتحدة على قوتها العسكرية في هيمنتها الإمبريالية في جميع أنحاء العالم، سواء لمساعدة إسرائيل في العمليات الاستخبارية والعسكرية، أو لتحصين أكثر من 128 قاعدة عسكرية لها حول العالم. ثم إن مواجهة التأثير البيئي للعسكر في مؤتمرات الأطراف ستكون ضد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، بحسب أشرف. وتشير إلى أنه «للعام الثاني على التوالي، تستضيف دولة نفطية، أي أذربيجان، مؤتمر الأطراف بعد الإمارات العربية المتحدة. ومثل هذه الدول ليست فقط غير مهتمة بمناقشة آثار القطاع العسكري، بل إنها غير مهتمة أيضاً بالحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل حقيقي وسريع».

لكن لنقل إن طلب الهدنة قد يكون اعترافاً مبطناً بالتأثير الكبير للحروب على العمل المناخي الدولي، بالإضافة إلى مساهمته في تغير المناخ. فما هو هذه الدور؟ بحسب موقع «غلوبال سيتيزين»، تستهلك الجيوش كميات هائلة من الوقود الأحفوري، ما يساهم بشكل مباشر في ظاهرة الاحتباس الحراري. تضيف أنه إذا كان الجيش الأميركي دولة، فإنه سيكون صاحب المركز السابع والأربعين من حيث إجمالي الانبعاثات على مستوى العالم. كما أن التفجيرات وغيرها من أساليب الحرب الحديثة تلحق الضرر المباشر بالحياة البرية والتنوع البيولوجي. ويمكن للأضرار الجانبية للصراع أن تقتل ما يصل إلى 90% من الحيوانات الكبيرة في منطقة ما.

وهذا غيض من فيض. تفيد «غلوبال سيتيزين» بأنه حتى في وقت السلم، تستهلك الجيوش كميات هائلة من الطاقة القذرة (الطاقة التي تساهم في تسريع تغير المناخ وتضر بالمجتمعات في الجنوب العالمي. على سبيل المثال، تمثل مباني وزارة الدفاع الأميركية البالغ عددها 566 ألف مبنى نحو 40% من استخدامها للوقود الأحفوري. ولا تقوم الدول الأخرى التي تمتلك جيوشاً ضخمة مثل الصين والمملكة العربية السعودية وروسيا وإسرائيل بالإبلاغ عن إجمالي انبعاثاتها، ولكن من المتوقع أن يكون النمط هو نفسه. بموجب اتفاقية باريس، بعدّ تقديم تقارير انبعاثات القطاع العسكري إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) طوعية. ووفقاً لمنظمة «فجوة انبعاثات القطاع العسكري»، تقدم أربع دول فقط تقاريرها إلى UNFCCC. في هذا الإطار، لا توجد بيانات محددة عن انبعاثات احتراق الوقود العسكري في قائمة الجرد الوطنية السنوية لغازات الدفيئة التي تقدمها إسرائيل إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لكن دراسة نشرتها شبكة أبحاث العلوم الاجتماعية تقدر أن انبعاثات إسرائيل من الوقود خلال الحرب على قطاع غزة تراوح ما بين 261,800 و372,480 طناً من ثاني أكسيد الكربون، ما يعادل الانبعاثات السنوية لجزر سليمان المهددة بالغرق بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر.

وتقدّر دراسة تحمل عنوان «لقطات متعددة الأوقات لانبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن الصراع بين إسرائيل وغزة»، أن الانبعاثات الناتجة عن الـ 120 يوماً الأولى من الحرب وحدها كانت أكبر من الانبعاثات السنوية لـ 26 دولة مجتمعة.

وتقول أشرف إن 5,5% من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي ناتجة عن الجيوش، أي أكثر من قطاعي الطيران والشحن مجتمعين. وهذا تقدير متواضع للغاية لا يأخذ في الاعتبار الافتقار إلى الشفافية من الجيوش. تضيف أن البنتاغون (مبنى وزارة الدفاع) وحده مسؤول عن انبعاثات أكثر من معظم البلدان في جميع أنحاء العالم. لهذا السبب، يجب أن تكون الأعمال العسكرية على رأس جدول أعمال المؤتمر المخصص لتنسيق الخطة الدولية لمعالجة أزمة تغير المناخ، كونها الصناعة الأكثر تلويثاً وضرراً وإهداراً على هذا الكوكب».

وتشير أشرف إلى أن تأثير الصناعات العسكرية على تغيّر المناخ كبير، لكن غالباً ما يتم التقليل من شأنه بسبب الإعفاءات من الإبلاغ والافتقار إلى الشفافية. غياب بيانات دقيقة يعني أن فهم العالم للانبعاثات الإجمالية غير مكتمل، ما يؤثر على السياسات والأهداف. وتوضح أن «القطاع العسكري هو أحد أكبر مستهلكي الوقود الأحفوري، ويؤدي إلى انبعاث غازات الاحتباس الحراري بشكل كبير». تضيف: «من الضروري فهم تأثير القطاع العسكري على المناخ بما يتجاوز الانبعاثات المباشرة، إذ تساهم الحروب في تدهور النظم البيئية، وتدمير أحواض الكربون الطبيعية وتلويث البيئة. والأهم من ذلك أنها تدمر البنية التحتية التي تدعم الحياة. أنتجت الإبادة الجماعية في غزة أكثر من 40 مليون طن من الأنقاض التي ستستغرق إزالتها أكثر من عقد من الزمان. لا ينبغي لنا أن نفكر في التأثير البيئي على العالم الطبيعي في فراغ، بل يجب أن نضعه في سياق التأثيرات الاجتماعية والسياسية على المجتمعات التي تواجه وطأة الحرب وانهيار المناخ».

وتوضح: «نرى أن الميزانيات الحكومية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية للدفاع باهظة الثمن، لكنها دائماً ما تكون محدودة في مشاريع التكيف مع المناخ».

وفي ما يتعلق بغياب أو قلة المعلومات المتعلقة بانبعاثات القطاع العسكري، تقول أشرف إننا «في حاجة ماسة إلى مزيد من الشفافية في ما يتعلق بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الأعمال العسكرية. لكن القضية الأساسية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لا تتلخص ببساطة في الافتقار إلى الشفافية في إعداد التقارير، بل في الافتقار إلى تدابير الإنفاذ؛ ذلك أن الأهداف المناخية التي تزعم الدول الالتزام بها، سواء كانت البقاء من دون درجتين مئويتين من الاحترار العالمي، أو تحقيق الصفر الصافي بحلول عام 2050، ليست ملزمة. ولا تتضمن الاتفاقية أية تدابير إنفاذ لمحاسبة البلدان على تحقيق الأهداف المتفق عليها عالمياً. بالتالي، فإن القوى الإمبريالية التي تتمتع بأكبر قدر من النفوذ في الفضاءات تنتهي إلى إملاء طبيعة الخطط المناخية المقترحة والمنفذة، في ظل غياب هيئة حكومية دولية مستقلة قادرة على فرض تدابير عادلة».

وهل يمكن تحقيق العدالة المناخية بعد كل ما سبق؟ تقول أشرف إن «خطة رأس المال العالمي للتحول الأخضر غير كافية وبطيئة وغير ملهمة على الإطلاق. إذا حافظنا ببساطة على معدل النمو الاقتصادي الحالي، فإننا نسير على الطريق الصحيح لارتفاع درجة الحرارة بمقدار ثلاث درجات على الأقل فوق المستويات الصناعية. وسيكون تأثير هذا على مناخنا كارثياً بكل بساطة». تضيف: «ستستمر الحروب ما لم يكن هناك تحول جذري. هناك محاولات خضراء للأعمال العسكرية، مثل صناعة دبابات تعمل بالطاقة الشمسية على سبيل المثال. لكن مثل هذه المحاولات تعد عقيمة لتبييض الأعمال الحربية والإبادة الجماعية». وتؤكد أن «الحروب والأعمال العسكرية تتعارضان مع المستقبل البيئي الكريم الذي نتمناه».

دمرت الحرب الإسرائيلية بيئة غزة (هاني الشاعر/ الأناضول)

**%5,5**
نسبة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي الناتجة عن الجيوش حول العالم.



# غيمة سوداء... صحة آلاف اللبنانيين في خطر

يعيش اللبنانيون تحت وطأة القصف الإسرائيلي وآثاره المتعددة، ومن بينها التداعيات الصحية الناتجة عن تصاعد أعمدة الدخان من جراء الغارات المتكررة

بيروت ـ صفاء عيّاد

لم يصدر عن أي من الجهات الرسمية في لبنان أي بيان يتعلق بالأضرار الصحية الناتجة عن الغارات الإسرائيلية، خصوصاً على الضاحية الجنوبية لبيروت، التي جعلت العاصمة تقبع تحت ما يشبه «غيمة سوداء»، مع ما يحمله ذلك من تهديد بيئي وصحي، إذ يصعب قياس وطأة الحرب على البيئة والمناخ والصحة العامة في ظل عدم التمكن من إجراء مسح شامل للمناطق المتضررة.

يقول مستشار وزير البيئة اللبناني محمد أبيض لـ«العربي الجديد»: «لا نعلم بعد طبيعة كل الأسلحة التي استخدمها العدو، ولم نستطع إجراء مسح شامل، وربما نتمكن من ذلك بالتعاون مع الجيش اللبناني ومختبرات البيئة والزراعة والغذاء في الجامعة الأميركية بعد توقف الحرب، عندها يمكن أخذ العينات اللازمة، والعمل على دراسة كاملة لمعرفة الأضرار على الماء والهواء والتربة».

يضيف: «الانفجارات العنيفة الناجمة عن الغارات الإسرائيلية تطاول مناطق كثيرة، وتنتج عنها كميات كبيرة من المواد الكيميائية السامة، من بينها الجسيمات الدقيقة التي نراها في الغبار، والتي تؤثر على الصحة، إضافة إلى المركبات العضوية المتطايرة، وغازات ثاني أوكسيد النيتروجين، وثاني أكسيد الكبريت، وهي تؤثر على الأشخاص الذين يعانون من الحساسية ما يفاقم مشاكل الجهاز التنفسي، وتسبب مشاكل في القلب والأوعية الدموية. هذه المخاطر قصيرة الأمد والانبعاثات السامة قد تؤدي إلى الإصابة بسرطان الرئة على المدى البعيد. تؤدي الحرائق التي تخلفها الغارات لانتشار جزيئات البلاستيك والكرتون، وتنتج عنها مستويات من الديوكسينات والمواد المسرطنة الأخرى، كما تؤدي إلى تدهور جودة الهواء، والفئات الأكثر تضرراً هي سكان المناطق القريبة».

يتابع: «تلوث التربة الناجم عن عمليات القصف يؤدي إلى تكون بقايا من المعادن الثقيلة، مثل الرصاص والزئبق والباريوم، وهي ملوثات تتسرب إلى الأراضي الزراعية والمياه الجوفية، وتمتصها النباتات. الآثار الصحية الناجمة عن القصف تؤدي إلى زيادة خطر الإصابة بأنواع مختلفة من الأمراض السرطانية الناجمة عن المعادن الثقيلة والانبعاثات الغازية، وفي تاريخ الصراعات، خاصة في جنوب لبنان، ظهرت نسب مرتفعة من أمراض السرطان بسبب التعرض الطويل للتلوث الناجم عن الحرب. ننصح الناس في هذه الفترة بتقليص الأنشطة الخارجية كي لا يتعرضوا إلى الملوثات».

من جهته، يقول رئيس قسم الكيمياء في جامعة القديس يوسف، شربل غفيف، لـ«العربي الجديد»، إن «الغيمة السوداء التي نشاهدها فوق بيروت وضواحيها ناتجة عن عوامل عدة، أولها الغبار الناتج عن القصف الإسرائيلي، وما يخلفه من حرائق لا يمكن إخمادها بسهولة، وبعضها يتجدد، وتعجز فرق الدفاع المدني عن إطفائها، ويتصاعد منها الدخان الأسود الذي ينتقل من منطقة إلى أخرى. في هذا الوقت من العام، كنا نشهد موجات من الحرائق بسبب تغير الطقس، ومن أبرز المناطق التي شهدت حرائق مؤخراً الربوة، وبعض المناطق الشمالية، ما يشكل تلك الغيوم السوداء».

يضيف: «هذه الغيمة السوداء عبارة عن مزيج من الملوثات، وفي كل منها جزئيات دقيقة تحمل مواد كيميائية سامة من معادن ثقيلة ومركبات عضوية، ما يؤثر على السكان، والفئة الأكثر تضرراً هي كبار السن والأطفال، ومن يعانون من أمراض الربو وقصور في التنفس، وهذه الانبعاثات خطرة على المدى الطويل، إذ تؤدي إلى ارتفاع نسب الإصابة بالسرطان، خصوصاً إن طالت فترة الحرب، ولا يعني ذلك أن المواطنين الذين غادروا مناطقهم وتوجهوا إلى مناطق نظيفة نسبياً لن يتعرضوا للخطر بفعل هذه الانبعاثات السابقة، إذ ستبقى موجودة في مناطقهم لفترات لاحقة».

ويلفت إلى أهمية الابتعاد عن محيط مناطق الغارات لتخفيف التعرض للانبعاثات. ويقول: «ليس هدفنا خلق حالة من الهلع بين المواطنين الذين يقطنون بالقرب من محيط الغارات، لكن علينا أن نوضح أن التعرض لهذه الملوثات لن يؤدي إلى الإصابة الحتمية بالسرطان، فالأشخاص الأكثر عرضة للأمراض حالياً هم مرضى الربو وكبار السن والأطفال، وقد يحتاجون إلى دخول المستشفى، وأخذ العلاجات اللازمة لحالتهم الصحية».

وفي ما يتعلق بفحص عينات الغبار والأتربة، يؤكد عفيف: «من الصعب في الفترة الحالية إجراء فحوص علمية، كون ذلك يعرض الفرق المختصة إلى خطر تنشق المواد السامة، وإلى خطر الاستهداف أثناء عملهم، وعلى الفرق الإغاثية والصحافيين الذين يضطرون للوجود في مكان الغارات والحرائق وضع الكمامات الطبية دائماً لتقليص مخاطر تنشق الغبار الملوث. من الضروري أيضاً الانتباه إلى الصحة النفسية والعقلية، وعدم استقاء الأخبار والمعلومات العلمية أو الطبية إلا من مصدر موثوق، وأن يدرك الجميع كيفية التعاطي مع تبعات العدوان لحماية أنفسهم وعائلاتهم».

يتابع: «التلوث والانبعاثات السامة الناتجة عن القصف الإسرائيلي موضوع اهتمام مشترك بين قسم الكيمياء في الجامعة اليسوعية، وبين وزارة البيئة وغيرها من الجهات المختصة، وبالتعاون مع البنك الدولي. أبلغنا الجهات الرسمية باستحالة القيام بأخذ العينات مع استمرار القصف والتهديدات، كما لا يمكننا مقارنة الحرب الحالية بما حصل في حرب يوليو/تموز 2006».

غبار كثيف ناجم عن غارة إسرائيلية على الضاحية الجنوبية (فرانس برس)

مخاطر متعددة لغبار وادخنة الغارات على لبنان (إبراهيم عمرو/ فرانس برس)

# المنتدى العراقي للنُخب والكفاءات... أنشطة واستراتيجيات عمل

يسعى «المنتدى العراقي للنُخب والكفاءات» باعتباره تجمعاً وطنياً إلى إنجاز أبحاث ودراسات، والقيام بنشاطات مختلفة للمساهمة في نهضة العراق، وتقديم المشورة إلى الجهات الرسمية، وابتكار حلول للمشكلات القائمة

خلال الجمعية العمومية للمنتدى في إسطنبول (العربي الجديد)

إسطنبول ـ عيسى سميسم

عقد «المنتدى العراقي للنخب والكفاءات»، أول من أمس السبت، مؤتمر جمعيته العمومية في مدينة إسطنبول التركية، وانتخب خلال المؤتمر سعد محمد عثمان أميناً عاماً، وكلاً من هداب الكبيسي، وفاروق الفتيان، وحميد شكر الجبوري، وبشار عبد الجبار نواباً للأمين العام، وأحمد حقي أميناً للسر.

ويضم المنتدى 1360 من النخب الأكاديمية العراقية، من بينهم 690 عضواً داخل العراق، ومن بين هؤلاء 715 من حملة شهادة الدكتوراه، و309 من حملة الماجستير، وهو تجمع مرخص بصفة منظمة مجتمع مدني في الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا، ويتكون من 14 لجنة تختص بمختلف المجالات، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإعلامية.

وحول تأسيس «المنتدى العراقي للنخب والكفاءات» والأهداف التي حققها خلال السنوات العشر الماضية، يقول أحد مؤسسيه، نائب الأمين العام، صباح المختار لـ«العربي الجديد»: «فقدنا الكثير من الكفاءات العراقية بعد الاحتلال، سواء بالوفاة أو الاغتراب، وفي 2014، وجد أكاديميون مغتربون حاجةً إلى تجميع الكفاءات العراقية، علهم يستطيعون خدمة بلادهم عن بعد. فاجتمع في مدينة إسطنبول نحو مائتين من الخبرات والكفاءات العراقية المغتربة، من بينهم أساتذة جامعيون، ووزراء سابقون، وموظفون كبار في مجالات مختلفة، ووضع المؤتمر الأول نظاماً أساسياً للمبادئ والأهداف، أهمها أنه تنظيم غير سياسي، ومن دون اعتبارات قومية أو طائفية أو دينية».

يضيف المختار: «يهدف المنتدى إلى خدمة العراق، وهو قادر على ذلك إذا كانت السلطات تريد، وهذا ما نجد فيه صعوبات أحياناً. عدد الأعضاء في تزايد، ونصفهم تقريباً داخل العراق، وقد ساد انطباع في البداية بأن المنتدى منظمة معادية للدولة، لكنه استطاع أن يثبت نفسه مؤسسة أكاديمية وبحثية تقدم دراسات ومحاضرات وندوات، وقد قدّم المنتدى خلال عشر سنوات على تأسيسه ما يزيد عن 800 بحث، وأصدر مجلة ربع سنوية، كما عقد ندوات دولية وأخرى داخل العراق، تناولت محاور مختلفة».

يقول الأمين العام المنتخب، سعد محمد عثمان، لـ«العربي الجديد»: «نفكّر في استراتيجية جديدة لتحويل الموارد البشرية الهائلة، والخبرات الكبيرة إلى موارد تخدم بلدنا، وتساهم في حل مشكلاته في جميع المجالات، خاصة أن الاحتلال دمر العراق بشكل شبه كامل، ولم تبق مؤسسة لم يشملها الدمار. استراتيجيتنا تشمل تحويل المنتدى إلى مؤسسة منتجة تقدم حلولاً ودراسات لحل مشكلات العراق، كما تتضمّن محاولة الحصول على موافقات لتحويل المجلة الخاصة بالمنتدى إلى مجلة محكّمة ومعتمدة أكاديمياً».

يضيف عثمان: «نعمل على حلول، وعلى زيادة الوعي، وننظر إلى المستقبل، لأن ما يجري في الوقت الراهن حالة استثنائية. نريد جيلاً جديداً يمتلك استراتيجية لضمان حياة أفضل، ونقدم أحياناً حلولاً تتجاوز بلدنا، لكن مشكلات العراق هي اهتمامنا الأول. يركز المنتدى على الحفاظ على التاريخ، وعقدنا مئات المحاضرات والندوات المتخصصة. هناك مكاتب استشارية مُسجلة باسم المنتدى في بريطانيا والولايات المتحدة، ولدينا مشاريع حول القانون، والسلام، والموارد البشرية والاقتصادية، وهذه المكاتب تعمل لصالح العراق وغيره من البلدان».

ويشار المخرجات العملية للمنتدى، يقول نائب الأمين العام، هداب الكبيسي، لـ«العربي الجديد»، إن «أهم هدف حققه المنتدى هو جمع شتات الكفاءات العراقية، وهذه مهمة كبيرة، فجمع هؤلاء بحد ذاته هدف مهم. لدينا كفاءات هندسية وصناعية وثقافية وإعلامية، ونعطي نصائح للجهات التي تعمل مع الحكومة العراقية، ونرشدهم في مجالات عدة، مثل السياسة النقدية، وهناك محاولات على الصعيد الأكاديمي للاستفادة من كفاءات المنتدى في الجامعات العراقية، كما نهتم بالجوانب الصحية، خصوصاً بالنسبة للنازحين، والمنتدى يمول مبادرات صحية، كما يمول مدارس».

ويدوره، يقول أمين سر المنتدى، أحمد حقي، لـ«العربي الجديد»، إن «جوهر المشكلة التي يعانيها المنتدى تتمثل في الجانب المالي، والذي يعيق تنفيذ الدراسات والأبحاث. هناك أفكار يمكن تطبيقها بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، والبحوث التي يقوم بها أعضاء المنتدى مهمة في تطوير جودة التعليم، وبعضهم أعضاء في جامعات عالمية كبرى، وبالإمكان أن تسهم هذه البحوث التي ينجزها المنتدى في توفير حلول لمشكلات الجامعات العراقية. وفي تطوير التعليم الجامعي، وهذا ما حصل في مؤتمرات سابقة عملت على التعاون مع جامعة السليمانية، ومع الجامعة العراقية، ومع جامعة دهوك».

يضم المنتدى 715 من حملة الدكتوراه و309 من حملة الماجستير

قدّم المنتدى خلال عشر سنوات على تأسيسه ما يزيد عن 800 بحث